

دراسات معهد التدريب وبناء القدرات

محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية



إعداد: د. عبدالكريم قندوز د. سائد خليل د. عبدالله سراج



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية

د. عبد الكريم قندوز
د. سائد خليل
د. عبد الله سراج

صندوق النقد العربي

2022

©صندوق النقد العربي 2022

حقوق الطبع محفوظة

يعد خبراء معهد التدريب وبناء القدرات وخبراء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراقا بحثية، يصدرها الصندوق وينشرها على موقعه الرسمي بشبكة الانترنت. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسات أو الأوراق البحثية لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهة نظر معد الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طبعها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

معهد التدريب وبناء القدرات

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171765

البريد الإلكتروني: EPI@amfad.org.ae

Website: <https://www.amf.org.ar>

المحتويات:

4	قائمة الأشكال البيانية:
5	1. تقديم:
6	2. الاستقرار المالي على المستويين الجزئي والكلي:
6	1.1. استقرار القطاع المالي:
7	2.2. الاستقرار المالي للمؤسسة المالية ومقاييسه:
9	3. محددات الاستقرار المالي للبنوك:
9	1.3. مسح الدراسات السابقة:
12	2.3. محددات الاستقرار المالي للبنك:
12	1.2.3. المتغيرات الاقتصادية الكلية:
14	2.2.3. المتغيرات القطاعية:
15	3.2.3. المتغيرات على مستوى البنك:
20	4. الدراسة القياسية:
20	1.4. متغيرات الدراسة ومصادر البيانات:
22	2.4. نتائج التحليل:
27	5. خاتمة وتوصيات:
30	المراجع:
34	الملاحق:

قائمة الجداول:

- جدول 1. تعريف المتغيرات 34
- جدول 2. الإحصاء الوصفي 35
- جدول 3. مصفوفة الارتباط 35
- جدول 4. نتائج تحليل نموذج العزوم المعممة (GMM) 35
- جدول 5. نموذج العزوم المعممة (بالأخذ بالاعتبار المؤشرات الأخرى) 36

1. تقديم:

أظهرت الأزمة المالية العالمية (2008) وجائحة كوفيد-19 أن الاستقرار المالي عنصر أساسي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي. في الأزمة المالية العالمية، امتد تأثير الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي خلال فترة وجيزة، حيث تأثرت معظم القطاعات الاقتصادية. على النقيض من ذلك، ولأن الكثير من دول العالم تعلمت من تجربة الأزمة المالية العالمية، فقد استطاعت السياسات الاحترازية الكلية والإجراءات المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر واختبارات الضغط إلى امتصاص الصدمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 وحالت دون حدوث أزمة في القطاع المالي والمصرفي ومنع انتقالها إلى القطاع الحقيقي. يدل ما سبق على أهمية ضمان استقرار القطاع المالي، وأنه ركن أساسي للاستقرار الاقتصادي الكلي، وقد انعكس ذلك على أهداف السلطات النقدية، فصارت من وظائفها تحقيق الاستقرار المالي جنباً إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار النقدي. وحيث أن المصرف التجاري يمثل الوحدة الأساسية المكونة للقطاع المالي والمصرفي، فإن استقرار مجموع هذه الوحدات يعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار المالي للقطاع ككل. وعلى ذلك، فإن التعرف على عوامل ومحددات الاستقرار المالي للبنوك يساهم في توفير المسببات المؤدية إلى الاستقرار المالي الكلي. تتميز القطاعات المصرفية العربية ببعض التركيز حيث غالباً ما يستحوذ عدد محدود من البنوك على نسبة معتبرة من الأصول المصرفية والودائع، ويعتبر ذلك سلاحاً ذا حدين، فمن جهة يعتبر الاستناد إلى المؤسسات المالية الكبرى عنصراً معززاً للاستقرار من حيث قابلية الاستمرار واستقرار الأرباح والقدرة على الإشراف والرقابة وغيرها، لكنّه في نفس الوقت يعني تكاليف إفلاس كبيرة -إذا حدث لا سمح الله- وقد تشمل القطاع المصرفي والمالي ويمتد أثرها للاقتصاد الحقيقي.

إن التعرف على محددات الاستقرار المالي بالبنوك العربية يتيح للجهات الرقابية والإشرافية نظرة استشرافية للسياسات المناسبة اتباعها لتعزيز استقرار تلك البنوك ومن ثم استقرار القطاع المصرفي ككل، والعمل على توفير البيئة المناسبة لذلك، وتصحيح الانحرافات حين حصولها لمنع حصول حالات التعثر والإفلاس، وبالتالي تجنب القطاع المصرفي والمالي أزمات قد يمتد أثرها للاقتصاد ككل. تستهدف هذه الدراسة التعرف على العوامل الاقتصادية الكلية والعوامل القطاعية المتعلقة بالقطاع المالي والمصرفي، والعوامل الجزئية (على مستوى المصرف) التي تؤدي إلى استقرار البنوك، ويتوقع أن تسهم هذه الدراسة في سد الفجوة في مجال الدراسات المتعلقة بالاستقرار المالي للبنوك في المنطقة العربية، إضافة إلى توفير نظرة استشرافية للجهات الرقابية والإشرافية على القطاع المصرفي بالدول العربية حول المتطلبات الممكن توفيرها لتعزيز استقرار البنوك وتجنب حدوث حالات التعثر أو الإفلاس التي تؤثر على القطاعين المالي والحقيقي.

2. الاستقرار المالي على المستويين الجزئي والكلي:

عند استخدام مصطلح (استقرار مالي)، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو استقرار القطاع المالي إذ هو الأكثر شيوعاً واستخداماً، غير أن الاستقرار المالي قد يكون على المستوى النظامي (الكلي) وقد يكون على مستوى المؤسسة (الجزئي):

1.2. استقرار القطاع المالي:

هناك العديد من التعريفات للاستقرار المالي، يشترك معظمها في أن الاستقرار المالي يتعلق بغياب فجوات زمنية على مستوى النظام يفشل خلالها النظام المالي عن أداء وظائفه، وتسمى هذه الفجوة الزمنية بالأزمة المالية. ويمتد مفهوم الاستقرار المالي ليشمل مرونة القطاع المالي وقدرته على استيعاب حالات الضغط الشديد والاضطراب. وعلى ذلك، فإن النظام المالي المستقر تكون له القدرة على

أداء وظائفه الرئيسية المتمثلة في تخصيص الموارد بكفاءة، وتقييم وإدارة المخاطر المالية، والحفاظ على مستويات التوظيف قريبة من المعدل الطبيعي للاقتصاد، والقضاء على تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقية أو المالية التي ستؤثر على الاستقرار النقدي أو مستويات التوظيف. ويكون النظام المالي مستقراً ومتيناً إذا توفرت فيه القدرة على امتصاص الصدمات وتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخلياً أو نتيجة لأحداث سلبية وغير متوقعة عن طريق آليات التصحيح الذاتي (Mishkin & Herbertsson, 2011).

يعتبر الاستقرار المالي عنصراً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، فمن جهة، يمكن للنظام المالي المستقر امتصاص الصدمات وبالتالي تقليل فرص انتقال أثر الأحداث السلبية للاقتصاد الحقيقي أو الأنظمة المالية الأخرى (منع العدوى)، كما أن له تأثيرات أخرى متعددة على الاقتصاد الحقيقي من خلال الوظائف المشار إليها سابقاً، ومنها تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات المثلى، وتقليل المخاطر المعنوية، ومخاطر عدم تماثل المعلومات، وتسهيل المدفوعات وخفض حالات التهاافت المصرفي، وتقليل انحراف أسعار الأصول عن قيمها الحقيقية بشكل جوهري (منع الطفرات السعرية)، وكذا تقليل حالات التضخم المفرط أو انهيار أسواق المال، وهي كلها أحداث ذات آثار مدمرة للنظام المالي والاقتصادي.

2.2. الاستقرار المالي للمؤسسة المالية ومقاييسه:

إضافة للمعنى السابق، هناك معنى آخر للاستقرار المالي يتعلق بالمستوى الجزئي أي الاستقرار المالي للمؤسسة المالية، وهو يشير إلى الحالة التي تكون فيها المؤسسات المالية الفردية سليمة بما يكفي للقيام بوظيفة الوساطة المالية بشكل مناسب، دون مساعدة من جهات خارجية بما في ذلك البنك المركزي أو الحكومة. هناك عدة مقاييس لتقدير الاستقرار المالي للمؤسسة المالية (البنك)، أشهرها وأكثرها استخداماً هو مؤشر (z-score) (Cihak & Hesse, 2010). ميزة هذا

المقياس أنه يمكن استخدامه للمؤسسات التي لا تتوفر لها بيانات أكثر تطوراً. كما تسمح درجات (z-score) بمقارنة أخطار التخلف عن السداد في مجموعات مختلفة من المؤسسات، والتي قد تختلف في ملكيتها أو أهدافها، ولكنها تواجه أخطار الإفلاس. ومع شيوع استخدامه كمقياس للاستقرار المالي وأهميته إلا أن له حدوداً، فهو يستند في حسابه على بيانات مالية (محاسبية) فقط، كحجم الأصول وصافي الدخل، وبالتالي يتطلب حسابه أن تكون المؤسسات المالية قادرة على تسهيل البيانات المبلغ عنها، فقد توفر درجة (z-score) تقيماً إيجابياً للغاية لاستقرار المؤسسات المالية. كذلك، تنظر درجة (z-score) إلى كل مؤسسة مالية على حدة، وتغفل الارتباطات الموجودة بين المؤسسات، مما قد يغفل احتمال أن يتسبب تعثر إحدى المؤسسات المالية في تعثر المؤسسات المالية الأخرى في النظام.

ونموذج ميرتون (*Merton Model*) الذي يتم استخدامه للتأكد من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وقياس الاحتمال الكلي للتخلف عن السداد. يتعامل نموذج ميرتون (ويسمى أيضاً نموذج قيمة الأصول) مع حقوق ملكية المؤسسة كخيار شراء على أصولها المحتفظ بها، مع الأخذ في الاعتبار تقلب تلك الأصول. يتم استخدام تعادل البيع والشراء لتسعير قيمة "طرح"، والتي تمثلها أخطار الائتمان التي تتعرض لها الشركة. لذلك، يقيس النموذج قيمة أصول الشركة (ترجيح التقلب) في الوقت الذي "يمارس فيه أصحاب الديون خيار البيع" من خلال توقع السداد. يعرّف النموذج التقصير على أنه عندما تتجاوز قيمة التزامات الشركة قيمة أصولها (في التكرارات المختلفة للنموذج، يتم تعيين مستوى الأصول / الالتزام المطلوب للوصول إلى التخلف عن السداد عند عتبة مختلفة). يمكن لنموذج ميرتون حساب احتمالية التخلف عن سداد الائتمان للشركة. تم تعديل نموذج ميرتون في بحث لاحق لالتقاط مجموعة واسعة من النشاط المالي باستخدام بيانات مقايضة التخلف عن سداد الائتمان، وتم التوصل إلى نموذج (*KMV*)

لحساب احتمالية التخلف عن السداد وكجزء من نظام إدارة أخطار الائتمان. هناك مقاييس أخرى كثيرة لقياس الاستقرار المالي للبنك، منها على سبيل المثال مقياس توزيع الخسارة النظامية (*Distribution of Systemic Loss*) والتي تحاول سد بعض الفجوات في المقاييس التي سبق عرضها، ويجمع هذا بين ثلاثة عناصر رئيسية: احتمالية التخلف عن السداد لكل مؤسسة على حدة، وحجم الخسارة في حالة التخلف عن السداد، والطبيعة "المعدية" لعمليات التخلف عن السداد عبر المؤسسات بسبب ترابطها (Cihak, 2007)، كما تم تطوير نماذج أخرى عديدة معظمها تركز على أخطار الائتمان على اعتباره أهم أنواع الأخطار المؤثرة في استقرار البنك.

3. محددات الاستقرار المالي للبنوك:

هناك عدد من العوامل تؤثر على استقرار البنك، يمكن تقسيمها إلى ثلاث متغيرات: اقتصادية كلية، وقطاعية، ومصرفية، واستناداً إلى الأدبيات السابقة، يمكن استعراض أهم تلك الأنواع من المتغيرات والعلاقة المفترضة بينها وبين استقرار البنك:

1.3. مسح الدراسات السابقة:

هناك عدد لا بأس به من الدراسات التي تناولت الاستقرار المالي سواءً بدول عربية بعينها أو بعينة من الدول العربية، فضلاً عن الدراسات التي تناولت بيانات مصرفية خارج الدول العربية. فعلى سبيل المثال، تناولت دراسة (Mkadmi, et al., 2021) عوامل استقرار البنوك التونسية باستخدام مقياسي (*z-score*) ونسبة الرسملة، وتوصلت إلى أن كلاً من العائد على الأصول، وصافي هامش الفائدة والدخل من غير الفائدة، وعمر البنك، وحجمه، وحجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة، كلها تؤثر إيجاباً على الاستقرار المصرفي، في حين كان تأثير العائد على

حقوق الملكية، ونسبة الدين سلبياً. واستهدفت دراسة (Swamy, 2014) التحقق من الترابط، وديناميكيات إجراءات الاستقرار المصرفي وتقديم إجابات لبعض القضايا ذات الصلة مثل هل يتطلب الاستقرار المالي سلامة المؤسسات المصرفية واستقرار الأسواق وغياب الاضطرابات والتقلبات المنخفضة؟ وإلى أي مدى يمكن أن تساعد سلامة القطاع المصرفي في حالة الاقصادات الناشئة على استقرار النظام المالي، وأثبتت الدراسة أن السيولة في النظام المالي الذي يهيمن عليه القطاع المصرفي مرتبطة بشكل تبادلي بجودة الأصول وكفاية رأس المال وربحية النظام المصرفي.

إضافةً لما سبق، فإن المتتبع لدراسات محددات الاستقرار المالي للبنوك، يجد أنها تناولت عدداً كبيراً من المحددات، فعلى سبيل المثال وجدت دراسة (Rupeika, Apoga, et al., 2020) حول بيئة اقتصاد في طريق التحول (لاتفيا مثلاً) دليلاً على وجود علاقة سلبية مهمة بين الحجم واستقرار البنك، وتأثير سلبى كبير لمخاطر السيولة على استقرار البنك، وعلاقة إيجابية مهمة بين كفاية رأس المال واستقرار البنك، فضلاً عن وجود علاقة إيجابية بين أخطار الائتمان والاستقرار. وبحسب دراسة (Boussaada, 2021) والتي كانت حول تأثير كبار المساهمين على استقرار البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد أظهرت نتائج التقدير أن كبار المساهمين مهمون في تفسير الاختلافات في استقرار البنوك بين بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على وجه التحديد، فإن أكبر مساهمين يؤديان إلى تقادم عدم استقرار البنوك، في حين يعزز ثالث أكبر مساهم من استقرار البنك. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحالف بين أكبر مساهمين يزيد من المخاطر المعنوية في بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويقل بشكل كبير من الاستقرار. وفي الوقت نفسه، يرتبط التفاعل بين أكبر ثلاثة مساهمين بمشكلة تنافس السيطرة، مما يؤدي إلى استقرار البنوك بشكل أفضل. وسعت دراسة (Banna & Alam, 2021) إلى استكشاف تأثير الشمول المالي الرقمي على الاستقرار

المصرفي في بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) وما إذا كانت العلاقة يمكن أن تؤدي إلى تداعيات محتملة على حقة ما بعد جائحة كوفيد-19. توصلت الدراسة التجريبية إلى أن التطبيق الكامل للشمول المالي الرقمي يسرع من الاستقرار المصرفي، وهو لا يقلل فقط من أخطار التخلف عن السداد للبنوك، ولكن أيضاً يحسن الحركة المالية، وبالتالي من المرجح أن يدعم استقرار القطاع المصرفي من خلال الحد من أزمة السيولة والقروض المتعثرة أثناء وفي فترة ما بعد الجائحة. هدفت دراسة (Chand, et al., 2021) لفحص محددات استقرار البنوك بناءً على ثلاثة مقاييس لاستقرار البنك مع مراعاة المتغيرات الهيكلية، وخصائص البنك، والمتغيرات المالية الكلية. استخدمت الدراسة ثلاثة مقاييس لاستقرار البنك وهي: (z-score)، والعائد المعدل حسب أخطار الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول المعدلة وفق الخطر. توصلت الدراسة إلى أن كلاً من حجم البنك، ومخاطر التمويل، ومخاطر الائتمان، ومؤشر التركيز المالي (HHI) ترتبط بشكل إيجابي باستقرار البنك، وبالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية، فيرتبط كل من التضخم، والنمو الاقتصادي بشكل إيجابي باستقرار البنوك. وتؤثر كل من أخطار السيولة، وهامش الفائدة الصافي، وتدفق التحويلات، والأزمات المالية (المحلية والعالمية) بشكل سلبي على استقرار البنك.

وتشير مجموعة النتائج السابقة عموماً إلى أهمية وجود مستوى كافٍ لنسبة كفاية رأس المال، والسيولة للحفاظ على استقرار البنك، كما أن طبيعة كبار المساهمين وكذا الشمول المالي والأزمات المالية والتركز المصرفي (أو المنافسة)، والتضخم والنمو الاقتصادي، كلها عناصر ذات تأثير قوي على استقرار المصرف. كذلك، فقد أظهرت الأزمة المالية العالمية أن البنوك الإسلامية كانت أقل تعرضاً للخسائر مقارنةً بنظيرتها التقليدية، ما لفت انتباه الباحثين، ونتج عنه عددٌ كبيرٌ من الدراسات التي اهتمت باستقرار البنوك الإسلامية القائمة على نموذج عمل يختلف عن نماذج الأعمال التقليدية. غطت تلك الدراسات بياناتٍ مختلفة، إذ تناولت دراسة

(Sakarya, 2016) استقرار البنوك الإسلامية بتركيا، وتناولت دراسة (Ghassan & Guendouz, 2019) مقارنة استقرار البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية بالمملكة العربية السعودية.

2.3. محددات الاستقرار المالي للبنك التجاري:

1.2.3. المتغيرات الاقتصادية الكلية:

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي للبنوك التجارية، حيث إن تأثير هذه المؤشرات يظهر من خلال ما يسمى بالائتمان السيء، فالعوامل والتغيرات الاقتصادية الكلية تؤثر على قدرة المقترضين على سداد ما عليهم من ديون للبنوك (Betz, et al., 2020). في هذا القسم نستعرض أهم متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستقرار المالي للبنك، وذلك بالرجوع للدراسات السابقة:

النمو الاقتصادي

يظهر النمو الاقتصادي مقدار التغير في الدخل الكلي للاقتصاد. لذا، فإن تراجع معدلات النمو الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي على مستويات الدخل الكلي، وبالتالي دخل الفرد. ومع تراجع مستويات الدخل تضعف قدرة المقترضين على السداد فترتفع نسبة القروض المتعثرة ما يؤدي إلى ارتفاع مستويات المخاطر التي بدورها تؤثر على الاستقرار المالي للبنوك. نتيجة لارتفاع مستويات المخاطر في البنوك وتأثر استقرارها، فإنها تقوم بخفض مستويات الإقراض حتى لا تتأثر رؤوس أموالها، مما يؤدي بدوره إلى خفض مستويات السيولة في الاقتصاد، ومن ثم تراجع مستويات الاستثمار، والاستهلاك، وتراجع مستويات الدخل، مما يفاقم الأوضاع الاقتصادية، ويزيد من حجم القروض المتعثرة، وبالتالي ارتفاع آخر في المخاطر وتأثر أكبر للاستقرار المالي.

التضخم

يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين ما يضعف قدرتهم على السداد، وإذا استمر ذلك الارتفاع تزيد أخطار عدم السداد، ونتيجة لذلك يتأثر الاستقرار المالي للبنوك سلباً. كما أن لتراجع القدرة الشرائية أثرٌ مباشرٌ على الطلب الكلي، وهو ما يؤثر على قطاع الأعمال سلباً، ويضعف قدرة القطاع على السداد، وبالتالي تراجع الاستقرار المالي للبنوك. من ناحية أخرى، يؤدي التضخم إلى تراجع القيمة الحقيقية للقروض، ولذلك تتحسن قدرة المقترضين على السداد، وبناءً على ذلك، فإن الأثر الصافي للتضخم على الاستقرار المالي غير واضح، ويعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة الاقتصاد وهيكله وقنوات تأثيره.

سعر الفائدة

يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع أقساط سداد الديون المترتبة سواءً على الأسر أو على قطاع الأعمال، وبالتالي ارتفاع نسب عدم السداد والقروض المتعثرة. من جهة أخرى، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم الطلب الكلي الذي بدوره يفاقم أوضاع الاستقرار المالي.

سعر الصرف

كما الوضع مع التضخم، فإن أثر سعر الصرف سواءً الإسمي أو الحقيقي على الاستقرار المالي غير واضح. فمن جهة، فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يمكن أن يؤدي إلى تراجع الصادرات، وارتفاع الواردات مما يضعف الطلب الكلي، وبالتالي يزيد من درجة أخطار القطاع المالي وعدم استقراره. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية، يُحسن من قدرة المقترضين بالعملة الأجنبية على السداد، مما يخفف من المخاطر، ويحسن من درجة الاستقرار المالي. على ذلك، فإن هيكل وطبيعة الاقتصاد، والقطاع المالي مجتمعة تحدد درجة تأثير أسعار الصرف على الاستقرار المالي (Jovica, et al., 2019).

2.2.3 المتغيرات القطاعية:

تلعب المتغيرات المتعلقة بالقطاع المالي والمصرفي دوراً مهماً في الاستقرار المالي للبنوك، حيث تطرقت العديد من الدراسات إلى أهمية مؤشرات القطاع المالي في تحديد مدى استقرار البنوك. من أهم المؤشرات القطاعية (المالية والمصرفية) المؤثرة على الاستقرار المالي للبنوك، نذكر ما يلي:

حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

يعتبر حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات القطاعية التي تؤثر على الاستقرار المالي للبنوك. أشارت العديد من الدراسات إلى العلاقة بين حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار المالي للبنوك، حيث كلما ارتفعت نسبة الائتمان للناتج المحلي، ارتفعت أخطار القطاع المالي. في هذا الصدد، يشير (Kakes & Nijskens, 2018) إلى أن كلاً من أيسلندا، وأيرلندا، وإسبانيا، والبرتغال شهدت نمواً ملحوظاً في حجم الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما قبل الأزمة المالية التي شهدتها تلك الدول. ويعود سبب ذلك أنه كلما ارتفعت نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، شكّل عبء الدين نسبة مرتفعة من الدخل، وبالتالي ترتفع احتمالية التعثر وعدم السداد مما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي للبنوك. على العكس، تشير دراسات أخرى إلى إمكانية أن يلعب حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص دوراً إيجابياً في الاستقرار المالي للبنوك حيث إن زيادة حجم الائتمان يعتبر أحد المؤشرات التي تدل على تطور القطاع المالي وبالتالي فإن زيادة حجم الائتمان يكون ذو علاقة طردية مع الاستقرار المالي للبنوك (Vo, et al., 2021).

تنافسية القطاع المصرفي

توجد في الدراسات والأدبيات وجهتي نظر فيما يتعلق بتنافسية القطاع المصرفي. وجهة النظر الأولى تدعي أن التنافسية تؤدي إلى الهشاشة، حيث تسعى البنوك إلى تنفيذ أنشطة وبرامج ذات أخطار أعلى، ذلك بغرض الوصول لعدد أكبر من المتعاملين وتحقيق أرباح أعلى مما يؤدي إلى إضعاف محافظها الاستثمارية وبالنتيجة إضعاف استقرارها المالي. أما وجهة النظر الأخرى، فتؤكد أن التنافسية تؤدي إلى الاستقرار، ويبرر أصحاب وجهة النظر هذه رأيهم بأنه عندما تمتلك البنوك قدرات احتكارية، فإنها ترفع من معدلات الفائدة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وهو ما يزيد من أخطار عدم السداد، ويؤثر سلباً على الاستقرار المالي. لذا فإن التنافسية تحد من هذه المخاطر وتعزز الاستقرار المالي. ونظراً لما سبق، نجد عدم وجود إجماع في نتائج الدراسات التطبيقية حيال العلاقة بين تنافسية القطاع المصرفي والاستقرار المالي (Parida & Padhi, 2018).

3.2.3 المتغيرات على مستوى البنك:

هناك العديد من المتغيرات التي توثقها الدراسات السابقة على أنها ذات تأثير أكيد على استقرار البنك، نستعرض أبرزها فيما يلي:

حجم البنك

يقاس حجم البنك بما يملكه من أصول أو ودائع، فكلما ارتفعت أصول البنك أو ودائعه كلما ازداد حجمه. من جهة أخرى، فإن المكون الرئيس للأصول هو التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة. تشير الدراسات إلى أن العلاقة بين حجم البنك والاستقرار المالي تعتمد على فرضيتين: الأولى تسمى فرضية التركيز والاستقرار (Concentration-Stability hypothesis)، تشير إلى أن البنوك الكبيرة تخفض من الهشاشة المالية من خلال رؤوس أموالها المرتفعة نسبياً، وبالتالي فهي أقل عرضة لمخاطر السيولة والمخاطر الاقتصادية.

كما أن البنوك الكبيرة لديها أنظمة حوكمة تعمل على الحد من المخاطر التشغيلية، إضافة إلى أن البنوك الكبيرة لديها وفورات في الحجم (Economies of scale) تمكنها من تنوع استثماراتها مالياً وجغرافياً. في المحصلة، هذه الفرضية تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم البنك ودرجة استقراره. الفرضية الثانية تسمى فرضية التركيز والهشاشة (Concentration-fragility hypothesis) التي تشير إلى أن العلاقة بين حجم البنك ودرجة استقراره سلبية نتيجة للخطر المعنوي (Moral hazard problem)، حيث يسود اعتقاد لدى البنوك الكبيرة أنها لن تفشل لأنها كبيرة (Too big to fail)، خصوصاً إذا كانت إدارة البنك من محبي المخاطرة. من جهة أخرى، فإن البنوك الكبيرة ونظراً لامتلاكها قوة سوقية، فإنها تضع نسب فائدة مرتفعة. لذا فإن المقترضين يضطرون لرفع درجة المخاطرة لديهم لتحقيق عوائد أكبر تمكنهم من سداد هذه القروض مما يرفع احتمالية عدم المقدرة على السداد.

الفئة الأولى من رأس المال إلى الأصول (Tier 1 capital to assets).

تشير الأدبيات إلى أن لرأس المال علاقة إيجابية مع الاستقرار المالي للبنوك، حيث إنه كلما ارتفع رأس المال كلما أصبحت قدرة البنك أكبر على امتصاص الخسائر خلال الأزمات. (World Bank, 2019/2020)

العائد على الأصول

تشير النظرية إلى أن العلاقة بين الأرباح والاستقرار المالي طردية، حيث إن الأرباح تعمل على تخفيف الصدمات على رأس المال وكذلك تخفف من أخطار عدم السداد. فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية، فقد وجدت علاقة متضاربة بين الأرباح والاستقرار المالي، فبعض الدراسات أشارت إلى أن ارتفاع الأرباح يؤدي بالبنوك إلى تنفيذ أنشطة واستثمارات ذات أخطار أعلى وبالتالي تؤثر سلباً على الاستقرار المالي، بينما أشارت أخرى إلى أن ارتفاع العائد على الأصول يؤدي بالبنوك إلى توقع أرباح أعلى على المدى الطويل، مما يخفف من حاجة البنك إلى

تنفيذ أنشطة ذات أخطار أعلى مما يؤثر إيجاباً على الاستقرار المالي (Xu, et al., 2019).

نسبة القروض إلى الودائع

تعتبر نسبة القروض إلى الودائع أحد مؤشرات السيولة في البنك. إذا كانت هذه النسبة مرتفعة كثيراً فإن ذلك يعني أن البنك ليس لديه سيولة كافية لتغطية متطلبات تمويل غير متوقعة، وهو ما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي للبنك. من جهة أخرى، إذا كانت النسبة منخفضة كثيراً، فإن ذلك يعني أن ربحية البنك ضعيفة، وبالتالي ضعفه في مواجهة الصدمات على رأس المال، ما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي للبنك. لذا فإن قيام البنك بالحفاظ على نسب مقبولة من القروض إلى الودائع أمرٌ مهم للحفاظ على الاستقرار المالي للبنك. تشير معظم التوصيات إلى أن الحفاظ على نسبة بين 80% إلى 90% من القروض للودائع يعتبر مقبولاً للحفاظ على الاستقرار المالي للبنك.

نسبة الدين إلى حقوق الملكية

كلما كانت نسبة الدين إلى حقوق الملكية مرتفعة، أشار ذلك إلى أن البنك يمول أصوله (بشكل رئيس التسهيلات الائتمانية) من خلال الدين أكثر من تمويلها من خلال حقوق الملكية. إن ارتفاع هذه النسبة يرفع من مستوى مخاطرة البنك مما يؤثر على استقراره.

يلخص الجدول (أ) أبرز النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات التطبيقية حول أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية، والمتغيرات القطاعية، والمتغيرات على مستوى البنك على الاستقرار المالي للبنوك.

جدول أ. نتائج الدراسات التطبيقية السابقة

محددات الاستقرار المالي	المؤلفين، السنة	المتغيرات	نتائج الدراسة
الاقتصاد الكلي	(Soedarmono, et al., 2011)	النمو الاقتصادي	يعمل النمو الاقتصادي على تخفيف السلوك المجازف للبنوك وبالتالي يعمل على تحقيق الاستقرار المالي للبنوك
	(Akram & Eitrheim, 2008)	سعر الفائدة	الحفاظ على سعر فائدة منخفض ومستقر لم يعمل على تعزيز الاستقرار المالي للبنوك
	(Driffill, et al., 2006)	سعر الفائدة	قيام البنك المركزي بإدارة أسعار الفائدة عمل على تعزيز الاستقرار المالي للبنوك
	(Boyd, et al., 2001)	التضخم	هناك علاقة عكسية بين التضخم والاستقرار المالي للبنوك
	(Criste & Lupu, 2014)	التضخم	هناك مقايضة (Trade-off) بين التضخم والاستقرار المالي للبنوك
	(Abdul Karim, et al., 2016)	النمو الاقتصادي، أسعار الفائدة، والتضخم	أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة والاستقرار المالي للبنوك التجارية، بينما هناك علاقة عكسية بين التضخم والاستقرار المالي للبنوك التجارية. كما لم تجد الدراسة أي علاقة مثبتة إحصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي الثلاث والاستقرار المالي للبنوك الإسلامية
(Viphindrartin, et al., 2021)	التضخم، أسعار الفائدة، وسعر الصرف	يؤدي ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وبالتالي تأثر الاستقرار المالي للبنوك سلباً. كما لارتفاع أسعار الصرف تأثير إيجابي على الاستقرار المالي من خلال خفض نسبة القروض المتعثرة، ولكنه غير مهم إحصائياً (statistically insignificant)	
القطاع المصرفي	(Parida & Padhi, 2018)	التنافسية	يعتمد تأثير التنافسية في القطاع المصرفي على نوع المخاطر. حيث وجدت الدراسة أن تأثير التنافسية على السيولة إيجابي، ولكنه سلبي على الملائمة المالية وجودة الائتمان

<p>أشار التقرير إلى أن العلاقة بين حجم البنك وبعض المؤشرات المرتبطة بضعف البنك هي علاقة طردية. أي أن حجم القطاع المصرفي مرتبط ارتباطاً سلبياً مع الاستقرار المالي للبنوك. كما أشار التقرير إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الائتمان الممنوح والاستقرار المالي للبنوك.</p>	<p>حجم القطاع المصرفي، حجم الائتمان</p>	<p>(Kakes & Nijskens, 2018)</p>	
<p>أثبتت نتائج الدراسة أن فجوة ائتمان موجبة تؤدي إلى تراجع الاستقرار المالي للبنوك في البرازيل.</p>	<p>حجم الائتمان</p>	<p>(De Moraes & Costa, n.d.)</p>	
<p>أشارت الدراسة إلى أن للتنافسية أثر عكسي على احتمالية تعثر القروض، وبالتالي تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للبنوك</p>	<p>التنافسية</p>	<p>(Jahn & Kick, n.d.)</p>	
<p>تشير الدراسة إلى أن تأثير حجم البنك على استقراره المالي هو عكسي</p>	<p>حجم البنك</p>	<p>(Parida & Padhi, 2018)</p>	
<p>أشارت الدراسة إلى أن حجم البنك ومستوى السيولة تؤثر سلباً على الربحية المتمثل بالعائد على حقوق الملكية يؤثر إيجاباً على الاستقرار المالي للبنوك في البرازيل</p>	<p>حجم البنك، السيولة، والربحية</p>	<p>(De Moraes & Costa, n.d.)</p>	
<p>أشارت الدراسة إلى أن لرأس المال والربحية (مقاسة من خلال العائد على حقوق الملكية) أثر عكسي على احتمالية تعثر القروض وبالتالي أثرها إيجابي على الاستقرار المالي للبنوك</p>	<p>رأس المال (Tier 1 capital) والربحية</p>	<p>(Jahn & Kick, n.d.)</p>	<p>مستوى البنك</p>
<p>أشارت الدراسة إلى أن أثر نسبة حقوق الملكية لحجم الأصول وحجم البنك، ونسبة الائتمان للأصول لها أثر إيجابي على الاستقرار المالي للبنوك.</p>	<p>حقوق الملكية، حجم البنك، الائتمان</p>	<p>(Pham, et al., 2021)</p>	

4. الدراسة القياسية:

1.4. متغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

قمنا في دراستنا هذه باستخدام مؤشر الاستقرار المالي (Z-Score)، وهو مقياس شائع للاستقرار المالي على مستوى المؤسسة، حيث يقارن بشكل صريح المصداق (الرسمة والعوائد) مع الخطر (تذبذب العوائد) وذلك لقياس الملاءة المالية للبنك. منهجية القياس المستخدمة هنا تعتبر محاسبية، ذلك أن مدخلاتها تعتمد على معلومات التقارير المالية (القائمة على المحاسبة)، حيث يتم تعريف المقياس بالصيغة التالية:

$$z = \frac{k_{t:q} + \mu_{t:q}}{\sigma_{t:q}}$$

$$k_{t:q} = \left(\frac{E}{A}\right)_{t:q} \quad \mu_{t:q} = \overline{\left(\frac{R_{t:q}}{A_{t:q}}\right)} \quad \text{or} \quad \mu_{t:q} = \frac{\bar{R}_{t:q}}{\bar{A}_{t:q}} \quad \sigma = \text{stdev} \left(\frac{R}{A}\right)_{t:q}$$

حيث تمثل k (حقوق المساهمين + الاحتياطات النظامية والعامّة) إلى الأصول. وترمز μ إلى متوسط العائد على الأصول (ROA)، وتشير (σ) إلى الانحراف المعياري للعائد على الأصول معبرة عن مدى التذبذب في العوائد على أصول البنك. يمكن إرجاع شيوع استخدام (Z-Score) كمقياس للاستقرار المالي إلى حقيقة أن له علاقة واضحة (سلبية) مع احتمال إفلاس البنك أي احتمال أن تصبح قيمة أصوله أقل من قيمة ديونه، وهذا يعني أن الدرجة المعيارية الأعلى تشير إلى احتمال أقل للإفلاس (علاقة سلبية). من الدراسات المهمة التي استخدمت مؤشر الاستقرار المالي (Z-Score) نذكر كلا من: (Beck, et al., 2010) ودراسة

(Čihak & Hesse, 2008) و(Laeven & Levine, 2009). وسبق الإشارة ضمن الدراسات السابقة (أنظر جدول أ) أن الاستقرار المالي للبنوك يتأثر بثلاثة أنواع من المتغيرات: داخلية تتعلق بالبنك ذاته (مثل عمر وحجم المصرف، نسبة القروض إلى الأصول، نسبة تكاليف التشغيل، وتنوع الدخل، ربحية المصرف، سيولة المصرف، كفاية رأس المال...إلخ)، ومتغيرات القطاع المصرفي (مثل: تنافسية القطاع المصرفي، حجم القطاع المصرفي، حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص...إلخ)، ومتغيرات اقتصادية ومالية كلية (مثل: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، ونسبة التضخم).

وفقاً للإطار النظري والدراسات السابقة، وبناءً على نموذج الدراسة المنشورة من قبل (Vo et al., 2021)، يمكننا صياغة النموذج لتحقيق أهداف الدراسة الحالية على النحو التالي:

$$z\ score_{i,t} = \alpha_i + \beta X_{i,t} + \rho Z_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث (z-score) هو مؤشر قياس الاستقرار المالي للبنوك، بينما يشير X إلى المتغيرات الداخلية مثل النمو الاقتصادي، وتأخر المتغير التابع، ويشمل Z المتغيرات الخارجية مثل التضخم، وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الأصول للبنك، وكفاية رأس المال، وحجم العائد على الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة الدين لحقوق المساهمين. ويشير i إلى البنك، و t إلى الزمن، و α_i معامل الاثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالبنك، ويشير ε إلى متغير الخطأ العشوائي. شملت عينة الدراسة مشاهدات لعدد 136 بنكاً تجارياً من 14 دولة عربية للفترة 2010-2020. من الواضح وجود ارتباط بين $z\ score_{i,t-1}$ و α_i ، ووجود علاقة آنية بين النمو الاقتصادي ومؤشر الاستقرار المالي ($z\ score_{i,t}$)، لذلك فإن استخدام طريقة

المربعات الصغرى أو ما يعرف بنماذج الآثار الثابتة أو العشوائية قد تعطي نتائج متحيزة وغير متسقة. ولتجاوز هذه المعضلة، نستخدم طريقة العزوم المعممة (System-GMM) وفقاً لمنهجية (Blundell and Bond, 1998) التي تستخدم المتغيرات المساعدة في المستوى لانحدار الفروق الأولى، والفروق الأولى للمتغيرات المساعدة لانحدار المستوى كنظام. الجدير بالذكر أن طريقة العزوم المعممة (first-difference) والمقترحة من قبل (Arellano and Bond, 1991) تستخدم انحدار الفروق الأولى والمتغيرات المساعدة في المستوى. أثبتت العديد من الدراسات أن منهجية العزوم المعممة (System-GMM) والمطورة من قبل (Blundell and Bond, 1998) هي أكثر دقة وتعطي نتائج أكثر اتساقاً من طريقة الفروق الأولى، ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: (Roodman, 2009) و (Blundell & Bond, 1998)

2.4. نتائج التحليل:

يحتوي **الجدول (1)** (أنظر الملحق) على أسماء المتغيرات واختصاصاتها والمصادر التي استخدمت للحصول على البيانات، وكان من محددات اختيار البيانات توفرها في أكبر عدد من الدول العربية خلال فترة الدراسة (2010-2020)، فضلاً عن كون المتغير مؤثراً فعلاً على الاستقرار المالي استناداً إلى النظرية الاقتصادية. لذا تم على سبيل المثال استبعاد مؤشر التنافسية الذي يتطلب حسابه توفر بيانات عن كامل القطاع المصرفي بالبلد (حجم أصول كل بنك ضمن القطاع المصرفي)، كما تم استبعاد تأثير أسعار الصرف نظراً لكون تعرضات البنوك لأخطار سعر الصرف في مجمل الدول العربية ليست كبيرة. يشير **الجدول رقم (2)** إلى نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستخدمة في الدراسة. ويظهر التحليل الوصفي وجود تباين كبير في مؤشر الاستقرار المالي (z -score) لدى البنوك العربية كما يدل على ذلك قيمة الانحراف المعياري مقارنة بالمتغيرات

الأخرى. بشكل عام، يشير معامل الانحراف المعياري إلى وجود تباين أكبر في المتغيرات على مستوى البنوك للمتغيرات التالية: حجم الأصول للبنك، نسبة القروض إلى الودائع، نسبة الدين إلى حقوق المساهمين، ونسبة التكلفة إلى الدخل. بينما يحتوي الجدول رقم (3) على نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات. بشكل عام، تشير النتائج إلى مستويات ارتباط متفاوتة بين مختلف المتغيرات، حيث بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط (-0.59). لا بد من الإشارة إلى أن الارتباط بين نسبة الدين إلى حقوق المساهمين ومضاعف حقوق الملكية بلغت 1 مما يدل على وجود ارتباط تام بين مؤشري المخاطر، لذلك سوف يتم استخدام أحد المتغيرين كبديل للأخر ولن يتم استخدامهما سوياً.

يوضح الجدول رقم (4) النتائج المتحصل عليها باستخدام طريقة العزوم المعممة (System-GMM) وفقاً لطريقة (Blundell and Bond, 1998). يحتوي الجدول على نتائج ثلاثة نماذج. النموذج الأول (Model 1) يشير إلى النموذج الأساسي الذي يحتوي على المتغيرات الرئيسية للدراسة، بينما يحتوي النموذج الثاني (Model 2) على متغير وهمي (صوري) للأخذ في الحسبان الدول المصدرة والمستوردة للنفط (Oil Dummy) والنموذج الثالث (Model 3) يتضمن متغيراً وهمياً لمعرفة تأثير أزمة كوفيد-19 على الاستقرار المالي للبنوك. لتفسير النتائج نبدأ بالمتغيرات المشتركة بين النماذج الثلاثة. فيما يخص المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها على الاستقرار المالي للبنوك في الدول العربية، نجد أن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على مؤشر (z -score) مما يؤكد أهمية الاستقرار العام للاقتصاد كبيئة تساعد على استقرار البنوك. أيضاً هناك علاقة سلبية بين الزيادة في المستوى العام للأسعار ومؤشر الاستقرار المالي، مما يعني أنه كلما زادت معدلات التضخم انخفض مؤشر الاستقرار المالي (z -score) وبالتالي زيادة المخاطر المالية للبنوك. فيما يتعلق بالمتغيرات القطاعية، تشير

النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار المالي للبنوك. يعتبر حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مؤشر لمستوى القطاع المصرفي، لذلك يؤدي تطور القطاع المصرفي إلى استقرار البنوك مالياً. تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأصول والاستقرار المالي للبنوك في الدول العربية. وعلى العكس، نجد أن هناك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين مؤشر كفاية رأس المال ومعدل (z -score)، مما يعني أن كفاية رأس المال بالنسبة للبنك تساهم في تحقيق الاستقرار المالي. وفيما يخص العلاقة بين الأرباح والاستقرار المالي للبنوك، نجد أن هناك علاقة طردية بين حجم العائد على الأصول ومؤشر الاستقرار (z -score)، وهذا يدل على أن زيادة أرباح البنوك تنعكس بشكل إيجابي على مستوى الاستقرار المالي. وعلى نفس السياق نرى أن هناك تأثيراً إيجابياً لنسبة القروض إلى الودائع كمؤشر للسيولة على الاستقرار المالي للبنوك في الدول العربية. وكما هو متوقع، نجد أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الدين إلى حقوق المساهمين والاستقرار المالي، حيث تعني هذه النتيجة أنه كلما زادت المخاطرة لدى البنوك تأثر الاستقرار المالي سلباً. توضح النتائج أن الاستقرار المالي للبنوك في الدول العربية ذو طبيعة ديناميكية، حيث إن مستوى الاستقرار للبنوك في الفترة السابقة له ارتباط عكسي مع مستوى الاستقرار في الفترة الحالية. يمكن تفسير هذه النتيجة بأنه كلما زاد الاستقرار المالي في الوقت الحالي، أدى ذلك لتبني سياسات استثمارية أقل تحفظاً من قبل البنوك في فترات لاحقة، ما يؤدي إلى تراجع الاستقرار المالي. أظهرت النتائج للنموذج الثاني (Model 2) الذي يأخذ في الحسبان الاختلافات بين الدول من حيث كونها مصدرة أم مستوردة للنفط أن هذا الاختلاف ليس له تأثير على مستوى الاستقرار المالي للبنوك، حيث إن المعلمة المقدره للمتغير الوهمي ليست ذات دلالة إحصائية. ومن المثير للاهتمام هو وجود تأثير سلبي لأزمة كوفيد-19 على الاستقرار المالي

للبنوك في الدول العربية كما تدل على ذلك نتائج النموذج الثالث (Model 3)، حيث إن المعلمة للمتغير (COVID-19 Dummy) سلبية وذات دلالة إحصائية.

في أسفل الجدول (4) نجد الاختبارات الخاصة بطريقة العزوم المعممة للنماذج الثلاثة المقدرية والتي تدل على السلامة الإحصائية للنماذج المستخدمة. كما نرى أن عدد المتغيرات المساعدة أقل بكثير من عدد البنوك، حيث يعتبر هذا من أحد أهم الشروط عند استخدام طريقة العزوم المعممة. أيضاً نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار الارتباط الذاتي (AR(2) هي أعلى من 0.05 مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي لمتغير الخطأ العشوائي. أخيراً، يوضح اختبار (Hansen) صحة أو صلاحية المتغيرات المساعدة في النماذج الثلاثة.

تدعم نتائج النموذجين الرابع (Model 4) والخامس (Model 5) الموضحة في الجدول رقم (5) مخرجات التحليل السابقة والمشار إليها في الجدول رقم (4)، وذلك بعد إضافة بعض المتغيرات أو المؤشرات الأخرى التي قد تؤثر على الاستقرار المالي للبنوك. توضح النتائج وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين كل من النمو الاقتصادي، وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وكفاية رأس المال، من جهة، والاستقرار المالي للبنوك من جهة أخرى. تتوافق هذه النتائج مع توصلت إليه الدراسات السابقة، إذ تشير بشكل مطرد لوجود علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. وفي حين لا تجمع الدراسات حول طبيعة العلاقة بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمؤشر عن مدى تطور القطاع المالي والاستقرار المالي، فإن نتائج دراستنا مع نتائج بعض الدراسات (مثلاً: (Vo, et al., 2021)). كذلك، تبين نتائج التحليل وجود علاقة عكسية بين التضخم، ومضاعف حقوق الملكية، ونسبة التكلفة إلى الدخل، بالإضافة لجائحة كوفيد-19 على الاستقرار المالي البنكي. بالنسبة للتضخم، فإن العلاقة العكسية التي توصلنا إليها تتوافق مع المنطق الاقتصادي، حيث يؤثر التضخم على قدرة الأفراد

في السداد كما يؤثر على قطاع الأعمال، وكلاهما يؤدي لزيادة عدم الاستقرار المالي. ويعني مضاعف حقوق الملكية المزيد من درجات الرفع المالي، وبالتالي فمن المتوقع أن يؤدي للمزيد من عدم الاستقرار بالبنك. ختاماً، لا تظهر النتائج وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية لحجم الأصول للبنك، حجم العائد على الأصول، والمتغير الوهمي الذي يأخذ في الحسبان الدول المصدرة والمستوردة للنفط مع الاستقرار المالي للبنوك.

الأرقام أدنى الجدول رقم (5) تعرض نتائج الاختبارات التشخيصية الخاصة بطريقة العزوم المعممة للنموذجين الرابع (Model 4) والخامس (Model 5). بشكل عام توضح النتائج أن النماذج المستخدمة سليمة من الناحية الإحصائية. كما نرى أن عدد المتغيرات المساعد أقل من عدد البنوك والقيم الاحتمالية لاختبار الارتباط الذاتي (AR(2) هي أعلى من 0.05 مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي لمتغير الخطأ العشوائي، كما يوضح اختبار (Hansen) سلامة المتغيرات المساعدة. هنا تجب الإشارة إلى ما تم ذكره بواسطة (Roodman, 2009. P. 126) "بسبب المخاطر، يجدر عدم الارتياح عندما تكون القيمة الاحتمالية لاختبار (Hansen) أقل من 0.1. كما يمكن اعتبار القيم الاحتمالية أعلى من 0.25، كإشارات محتملة للمتعاب." أي أن القيم الاحتمالية المثلى للاختبار تتراوح بين (0.1 – 0.25)، ولكنه أكد على ضرورة القيام ببعض التحليل الإضافي للتأكد من أن القيم الاحتمالية لا تنخفض قيمها إلى ما دون 0.05* بالرغم من أن القيم الاحتمالية لاختبار (Hansen) للنماذج المقدره في دراستنا هذه (النموذج الأول والثاني) تعتبر في المستوى المناسب (تقع بين 0.1 – 0.25)، إلا أن النماذج الثلاثة

* القيم الاحتمالية أقل من 0.1 لاختبار (Hansen) ربما تدل على وجود أخطار فيما يتعلق بالمتغيرات المساعدة، ولكن يجدر ذكر عدد المتغيرات المساعدة واجراء عدد من اختبارات المتانة (Robustness analysis) للنماذج المقدره. لمزيد من القراءة حول الموضوع يمكن مراجعة (Roodman, 2009).

الأخرى تقع قيمها الاحتمالية بين (0.05 – 0.1) مما يدل على عدم رفض الفرض الصفري للاختبار، لذلك إذا أخذنا هذه النتائج سوياً للتعبير عن محددات الاستقرار المالي يمكننا، بحذر، افتراض سلامة المتغيرات المساعدة.

5. خاتمة وتوصيات:

يعتبر الاستقرار المالي للبنوك أحد عوامل استقرار النظام المالي ككل الذي بدوره يعتبر هدفاً للبنوك المركزية ومؤسسات النقد. تؤثر عوامل الاقتصاد الكلي جنباً إلى جنب مع العوامل القطاعية والعوامل الداخلية الخاصة بالبنك على استقرار البنك، لذا تحرص الجهات الرقابية والإشرافية على فهم وإدراك طبيعة العلاقة بين تلك العوامل واستقرار البنوك وهو ما يساعدها على صياغة سياساتها في ظل تلك العلاقة وبما يخدم أهدافها. على ذلك استهدفت دراستنا التعرف على العوامل الكلية والقطاعية والخاصة المؤثرة بالقطاع المصرفي بالدول العربية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تم الأخذ بالاعتبار 136 مصرفاً من 14 دولة عربية. استناداً إلى الأدبيات العلمية وإلى المنطق الاقتصادي والمالي، فقد اعتمدت دراستنا على مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي شملت النمو الاقتصادي، التضخم، ومتغيرات القطاع المالي وشملت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومتغيرات خاصة بالبنك شملت الحجم (أصول البنك) وكفاية رأس المال، والعائد على الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع ونسبة الدين إلى حقوق الملكية، ومضاعف حقوق الملكية. تم استخدام مقياس (z-score) شائع الاستخدام كمؤشر عن الاستقرار المالي.

استخدمت الدراسة طريقة العزوم المعممة (System-GMM) وفق ثلاثة نماذج. أولها النموذج الأساسي الذي يحوي كل متغيرات الدراسة، ونموذجان أحدهما يمايز بين الدول العربية المصدرة والدول المستوردة للنفط، والآخر يحاول التعرف

على تأثير صدمة جائحة كوفيد-19 على الاستقرار المالي. هذا إضافة إلى نموذجين آخرين لأخذ بعض المتغيرات الأخرى في الحسبان.

تظهر نتائج التحليل باستخدام النماذج الثلاثة الأولى أن للنمو الاقتصادي تأثيراً إيجابياً على مؤشر الاستقرار المالي، مؤكدة ما تقره النظرية الاقتصادية حول دور وأهمية قوة ومثانة الاقتصاد في تعزيز استقرار البنوك، كما تظهر النتائج وجود علاقة سالبة بين الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم) ومؤشر الاستقرار المالي، مؤكدة أيضاً المنطق الاقتصادي الذي يشير إلى أن التضخم يؤدي إلى حدوث تشوه في الأسعار بما في ذلك العمولات والفوائد التي تعمل بها البنوك، ما يجعلها تعمل في بيئة عدم تأكد ما يزيد من عدم استقرارها. فيما يتعلق بالمتغيرات القطاعية، تشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي معبرا عنه بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار المالي للبنوك، وهي نتائج تتوافق مع المنطق الاقتصادي والمالي. فيما يتعلق بالمتغيرات الخاصة بالبنوك، توصلت الدراسة إلى أن حجم البنك لا يؤثر في الاستقرار المالي للبنوك العربية، في حين أن لكل من مؤشر كفاية رأس المال والعائد على الأصول ونسبة القروض إلى الودائع كمؤشر للسيولة تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للبنوك في الدول العربية. وكما هو متوقع، نجد أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الدين إلى حقوق المساهمين والاستقرار المالي، حيث تعني هذه النتيجة أنه كلما زادت المخاطرة لدى البنوك تأثر الاستقرار المالي سلباً. توضح نتائج الدراسة كذلك أن الاستقرار المالي للبنوك في الدول العربية ذو طبيعة ديناميكية، حيث يرتبط استقرار البنوك في الفترة السابقة سلباً مع الاستقرار في الفترة الحالية. يمكن تفسير هذه النتيجة بأنه كلما زاد الاستقرار المالي في الوقت يؤدي ذلك إلى المغامرة أكثر من قبل البنوك في فترات لاحقة مما يؤدي إلى تراجع الاستقرار المالي. ختاماً، تظهر نتائج التحليل أن

اختلاف الدول العربية من حيث كونها مستوردة أو مصدرة للنفط ليس له تأثير على مستوى استقرار البنوك، ولعل من النتائج المهمة في الدراسة إظهارها لوجود تأثير سلبي لأزمة كوفيد-19 على الاستقرار المالي للبنوك في الدول العربية.

تفيد النتائج أعلاه صانعي السياسات و متخذي القرار في القطاعات المالية بالدول العربية في صياغة سياسات تستهدف تعزيز الاستقرار المالي للبنوك، على سبيل المثال، سيكون من الأفضل للجهات الرقابية والإشرافية توجيه البنوك إلى الالتزام بمتطلبات بازل 3 التي تضع حدوداً علياً لنسب الرفع المالي، ذلك أن الدرجات العالية من الرفع المالي تزيد من عدم استقرار البنوك، كذلك قد لا تتحقق ميزة من توجه الجهات الرقابية نحو سياسات تحفز إنشاء بنوك كبيرة (من خلال الاندماجات مثلاً)، ذلك أن حجم البنك لا أثر له على الاستقرار المالي. ختاماً، يعتبر ما باشرته الكثير من الدول العربية من إجراءات للتعافي الاقتصادي على مستوى القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع المصرفي مهمةً، وهي إجراءات سليمة ومطلوبة، حيث إن جائحة كوفيد-19 قد أثرت سلباً على استقرار البنوك بالدول العربية، ما تطلب تدخل الجهات الرقابية لتقليل تأثير الجائحة وتحقيق التعافي.

المراجع:

1. Abdul Karim, N., Al-habshi, S. M. S. J. & Abduh, M., 2016. Macroeconomic Indicators and Bank Stability: A Case of Banking in Indonesia. *Buletin Ekonomi Moneter dan Perbankan*.
2. Akram, Q. F. & Eitrheim, O., 2008. Flexible inflation targeting and financial stability: Is it enough to stabilize inflation and output?. *Journal of Banking & Finance*, 32(7), pp. 1242-1254.
3. Banna, H. & Alam, M. R., 2021. Impact of digital financial inclusion on ASEAN banking stability: implications for the post-Covid-19 era. *Studies in Economics and Finance*, 38(2), pp. 504-523.
4. Beck, T., Demirguc-Kunt, A. & Levine, R., 2010. Financial Institutions and Markets across Countries and over Time: The Updated Financial Development and Structure Database. *THE WORLD BANK ECONOMIC REVIEW*, VOL. 24, NO. 1, pp. 77-92, 24(1), pp. 77-92.
5. Betz, J., Kruger, S., Kellner, R. & Rosch, D., 2020. Macroeconomic effects and frailties in the resolution of non-performing loans. *Journal of banking & finance*, 112(3), pp. 105-2012.
6. Blundell, R. & Bond, S., 1998. Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. *Journal of Econometrics*, 87(1), pp. 115-143.
7. Boussaada, R., 2021. Multiple large shareholders and bank stability: the case of MENA banks. *Managerial Finance*, Volume ahead-of-print.
8. Boyd, J. H., Levine, R. & Smith, B. D., 2001. The impact of inflation on financial sector performance. *Journal of Monetary Economics*, Volume 47, pp. 221-248.
9. Chand, S. A., Kumar, R. R. & Stauvermann, P. J., 2021. Determinants of bank stability in a small island

- economy: a study of Fiji. *Accounting Research Journal*, 34(1), pp. 22-42.
10. Cihak, M. (. “., 2007. Systemic Loss: A Measure of Financial Stability. *Czech Journal of Economics and Finance*, 57(1/2), pp. 5-26.
 11. Čihak, M. & Hesse, H., 2008. Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis. WP/08/16, January, 1-29.. *International Monetary Fund Working Paper*, Volume Working Paper WP/08/16, pp. 1-29.
 12. Cihak, M. & Hesse, H., 2010. Islamic banks and financial stability: An empirical analysis’. *Journal of Financial Services Research*, 38(2), pp. 95-113.
 13. Criste, A. & Lupu, I., 2014. The Central Bank Policy between the Price Stability Objective and Promoting Financial Stability. *Procedia Economics and Finance*, 8(14), pp. 219-225.
 14. De Moraes, C. O. & Costa, Á., n.d. *Credit growth and financial stability in an emerging economy*, s.l.: s.n.
 15. Driffill, J., Rotondi, Z., Savona, P. & Zazzara, C., 2006. Monetary policy and financial stability: What role for the futures market?. *Journal of Financial Stability*, 2(1), pp. 95-112.
 16. Ghassan, B. & Guendouz, A., 2019. Panel modeling of z-score: evidence from Islamic and conventional Saudi banks. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, pp. 448-468.
 17. Jahn, N. & Kick, T., n.d. *Determinants of Banking System Stability: A Macro-Prudential Analysis*. s.l.:<https://www.bis.org/bcbs/events/bhbibe/jahn.pdf>.
 18. Jovica, S. et al., 2019. Analysis of exchange rate and gross domestic product (GDP) by adaptive neuro fuzzy inference system (ANFIS). *Philica A: Mechanics and its applications*, Volume 513, pp. 333-338.

19. Kakes, J. & Nijskens, R., 2018. Size of the banking sector: implications for financial stability. *Occasional studies, Volume 16-6. De Nederlandsche bank N.V.*
20. Laeven, L. & Levine, R., 2009. Bank Governance, Regulation, and Risk Taking. *Journal of Financial Economics*, 93(2), pp. 259-275.
21. Mishkin, F. S. & Herbertsson, T. T., 2011. Financial Stability in Iceland. In: *Preludes to the Icelandic Financial Crisis*. London: Palgrave Macmillan.
22. Mkadmi, J. E., Baccari, N. & Necib, A., 2021. The Determinants of Banking Stability: The Example of Tunisia. *International Academic Journal of Accounting and Financial Management* , 1(8), pp. 1-10.
23. Parida, T. K. & Padhi, D., 2018. *Does Bank Competition Affect Financial Stability in Banking Sector: Some Empirical Evidence from India*. [Online] Available at: <https://www.semanticscholar.org/>
24. Parida, T. & Padhi, D., 2018. *Does Bank Competition Affect Financial Stability in Banking Sector*. [Online] Available at: <https://www.semanticscholar.org/>
25. Pham, T., Le Kieu, O. D. & Van Chien, N., 2021. The determinants of bank's stability: a system GMM panel analysis. *Cogent Business & Management*, 8(1).
26. Roodman, D., 2009. How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata. *The stata journal*, 9(1), pp. 86-136.
27. Rupeika-Apoga, R., Romānova, I. & Grima, S., 2020. The Determinants of Bank's Stability: Evidence from Latvia, a Small Post-Transition Economy. In: S. Grima, E. Özen & H. Boz, eds. *Contemporary Issues in Business Economics and Finance (Contemporary Studies in Economic and Financial Analysis, Vol. 104)*. Bingley: Emerald Publishing Limited, pp. 235-253.

28. Sakarya, B., 2016. Financial Stability of Islamic (Participation) Banks in Turkey. *Middle Eastern Studies / Ortadogu Etütleri*, 7(2), pp. 8-32.
29. Soedarmono, W., Machrouh, F. & Tarazi, A., 2011. Bank market power, economic growth and financial stability: Evidence from Asian banks. *Journal of Asian Economics*, 22(6), pp. 460-470.
30. Swamy, V., 2014. Testing the Interrelatedness of Banking Stability Measures. *Journal of Financial Economic Policy*, 6(1), pp. 25-45.
31. Viphindartin, S. et al., 2021. Effects of Bank Macroeconomic Indicators on the Stability of the Financial System in Indonesia. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(1), pp. 647-654.
32. Vo, D. H., Nguyen, N. T. & Van, L. T.-H., 2021. Financial inclusion and stability in the Asian region using bank-level data. *Borsa Istanbul Review*, 21 (), pp. 21(1), pp. 36-43.
33. World Bank, 2019/2020. *Global financial development report: Bank capital regulations*, s.l.: World Bank Group.
34. Xu, T., Hu, K. & Das, U. S., 2019. *Bank Profitability and Financial Stability*, s.l.: IMF.

الملاحق:

جدول 1. تعريف المتغيرات

المصدر	طريقة الحساب	المتغير	
المتغير التابع (مقياس الاستقرار المالي)			
The Banker Database	$z = \frac{k_{t:q} + \mu_{t:q}}{\sigma_{t:q}}$	(Z-Score)	
المتغيرات المستقلة			
The Banker Database	اللوغاريتم الطبيعي لقيمة إجمالي أصول المصرف.	حجم المصرف (TA):	المتغيرات الخاصة بالمصرف
	قسمة رأس المال إلى مجموع الأصول.	رأس المال (TCA):	
	نسبة القروض المتعثرة للمصرف.	جودة الأصول (QLT):	
	هو العائد على الاستثمار ونحسبه بقسمة صافي الدخل على مجموع أصول البنك.	ربحية المصرف (ROA):	
	قسمة إجمالي القروض (التمويلات) إلى الودائع.	السيولة (LDR):	
	نسبة الالتزامات (الخصوم) إلى حقوق الملكية	نسبة الدين إلى حقوق المساهمين (DER):	
	نسبة تكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي	نسبة التكلفة إلى الدخل (CIR):	
	نسبة مجموع الأصول إلى حقوق الملكية للمصرف	مضاعف حقوق الملكية (EM):	
World Bank Data Base	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (Credit/GDP)	المتغيرات القطاعية
	نسبة نمو الناتج المحلي الخام	معدل النمو الاقتصادي (GDP)	المتغيرات الكلية
		معدل التضخم (Inflation)	

جدول 2 . الإحصاء الوصفي

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
z-score	1474	36.784	26.803	-136.521	245.151
GDP	1437	0.026	0.037	-0.203	0.196
Inflation	1464	0.046	0.099	-0.038	1.503
Credit/GDP	1160	0.596	0.271	0.079	1.370
TA	1438	18919.08	29129.24	124.32	281597.5
TCA	1438	0.125	0.076	-0.035	0.758
ROA	1432	0.013	0.020	-0.357	0.16
LDR	1429	94.557	66.620	14.6	1153.7
DER	1403	725.618	377.087	-2636.6	2948.9
CIR	1421	38.618	72.718	-2615.5	370.8
EM	1473	8.294	3.805	-25.365	30.488

جدول 3 . مصفوفة الارتباط

Variable	z-score	GDP	Inflation	Credit/GDP	TA	TCA	ROA	LDR	DER	CIR	EM
z-score	1										
GDP	0.02	1									
Inflation	-0.21	0.11	1								
Credit/GDP	0.10	-0.36	-0.54	1							
TA	0.03	-0.05	-0.16	0.13	1						
TCA	0.29	0.03	-0.12	-0.02	-0.10	1					
ROA	0.09	0.08	0.18	-0.19	0.06	-0.06	1				
LDR	0.26	-0.05	-0.14	0.07	-0.06	0.51	-0.04	1			
DER	-0.31	-0.03	0.16	-0.04	0.04	-0.59	-0.11	-0.26	1		
CIR	0.01	-0.02	0.01	0.01	-0.03	0.03	-0.02	0.01	0.05	1	
EM	-0.31	-0.03	0.16	-0.04	0.4	-0.59	-0.11	-0.26	1	0.05	1

جدول 4 . نتائج تحليل نموذج العزوم المعممة (GMM)

Variables	Model 1	Model 2	Model 3
z-score _{t-1}	-0.141 (0.000)	-0.141 (0.000)	-0.149 (0.000)
GDP	23.359 (0.000)	23.243 (0.000)	20.836 (0.000)
Inflation	-42.193 (0.000)	-44.352 (0.000)	-51.399 (0.000)
Credit/GDP	4.704 (0.000)	4.418 (0.000)	4.497 (0.000)
TA	-0.00003 (0.304)	-0.00003 (0.289)	-0.00005 (0.104)
TCA	74.187 (0.000)	78.753 (0.000)	86.336 (0.000)
ROA	111.570 (0.000)	114.080 (0.000)	117.462 (0.000)
LDR	0.026 (0.000)	0.026 (0.000)	0.030 (0.000)

DER	-0.011 (0.000)	-0.011 (0.000)	-0.010 (0.000)
Oil Dummy		-0.954 (0.633)	-1.391 (0.552)
COVID-19 Dummy			-3.152 (0.000)
Groups	136	134	134
Instruments	76	77	78
AR(1)	0.517	0.480	0.148
AR(2)	0.137	0.112	0.354
Hansen	0.114	0.116	0.061

ملاحظة: القيم بين الاقواس تشير إلى القيم الاحتمالية.

جدول 5. نموذج العزوم المعممة (بالأخذ بالاعتبار المؤشرات الأخرى)

Variables	Model 4	Model 5
z-score _{t-1}	-0.142 (0.000)	-0.108 (0.000)
GDP	24.394 (0.000)	23.902 (0.000)
Inflation	-45.358 (0.000)	-43.337 (0.000)
Credit/GDP	3.938 (0.000)	3.910 (0.000)
TA	-0.00002 (0.513)	-0.00002 (0.355)
TCA	97.677 (0.000)	101.837 (0.000)
ROA	5.100 (0.773)	10.137 (0.542)
LDR	0.032 (0.000)	0.033 (0.000)
DER	-0.010 (0.000)	
EM		-0.845 (0.000)
CIR	-0.137 (0.000)	-0.131 (0.000)
Oil Dummy	-2.553 (0.297)	-2.191
COVID-19 Dummy	-3.424 (0.000)	-3.243 (0.000)
Groups	134	134
Instruments	79	79
AR(1)	0.242	0.629
AR(2)	0.734	0.658
Hansen	0.081	0.087

ملاحظة: القيم بين الاقواس تشير إلى القيم الاحتمالية. في النموذج 5، المتغير EM تم استخدامه بدلاً من

المتغير DER، وذلك لوجود ارتباط تام، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

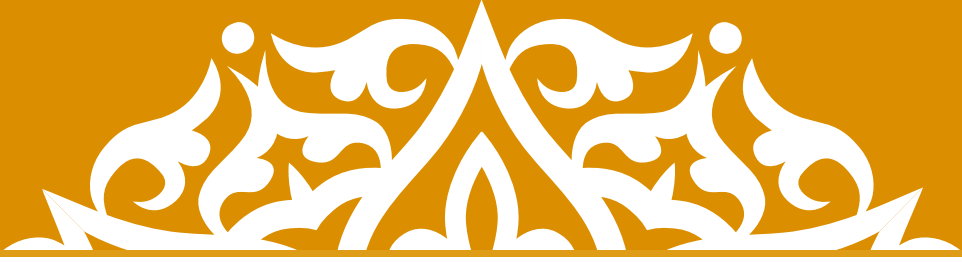
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



<http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND